الأمم المتحدة A

Distr.
LIMITED

A/C.2/54/L.19
29 October 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون
اللجنة الثانية
البند ١٠٤ من جدول الأعمال
العولمة والاعتماد المتبادل

غيانا*: مشروع قرار

دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٦٩/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨،

وإذ تدرك التحديات والفرص الناجمة عن العولمة والاعتماد المتبادل،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء استبعاد عدد كبير من البلدان النامية من عملية العولمة، بما فيها قطاعات التمويل والتجارة والتكنولوجيا، وإزاء ازدياد ضعف تلك البلدان النامية الآخذة في الاندماج في الاقتصاد العالمي، وإزاء استفحال أوجه التفاوت الاقتصادي داخل البلدان وفيما بينها،

وإذ تسلم بأن العولمة والاعتماد المتبادل قد أتاحا، من خلال التجارة وتدفقات رأس المال، فرصا جديدة لنمو الاقتصاد العالمي،

وإذ تشدد على أن أوجه الاختلال المتأصلة في هياكل النظم المالية المتحكمة في التنمية، والتمويل، والتجارة، ونقل التكنولوجيا قد أدت إلى استفحال الآثار السلبية التي تخلفها في البلدان النامية عملية العولمة،

* بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

291099 291099 99-32124

وإذ تعرب عن قلقها الشديد إزاء اتساع الفجوة التكنولوجية الفاصلة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، لا سيما في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تشكل ملامح العولمة،

وإذ تلاحظ بقلق شديد أن منافع النظم التجارية القائمة المتعددة الأطراف لا تزال بعيدة عن متناول البلدان النامية،

وإذ تشدد على الحاجة إلى إصلاح واسع النطاق في الهيكل المالي الدولي،

وإذ تؤكد أن السياسات المحلية للبلدان النامية يمكن أن تحقق نتائج أفضل بفضل الدعم الدولي أو بفضل تهيئة بيئة اقتصادية دولية مواتية،

وإذ تشدد على أهمية تشجيع اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي تمكينا لها من تحقيق أكمل فائدة ممكنة من الفرص التجارية الناشئة عن العولمة والتحرير،

وإذ تبرز الحاجة الملحة إلى التخفيف من وطأة ما تخلفه العولمة والاعتماد المتبادل من عواقب سلبية تتأثر بها كافة البلدان النامية، لا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والاقتصادات الصغيرة والضعيفة والدول النامية الجزرية الصغيرة،

واقتناعا منها بالحاجة إلى إدارة العولمة بطريقة تكفل المساواة، والشفافية، والاشتمال، وتحقيق هدف تنمية البلدان النامية،

وإذ تكرر القول بأن الأمم المتحدة بوصفها محفلا عالميا، تتمتع بوضع فريد، يتيح لها تحقيق التعاون الدولي على طرق التحديات الناشئة عن تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل،

واقتناعا منها بأن للأمم المتحدة دورا رئيسيا في رعاية زيادة التماسك والتكامل والتنسيق فيما يختص بطرق المسائل الاقتصادية والإنمائية على الصعيد العالمي،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن دور الأمم المتحدة في دعم التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل[1]،

---

(١) A/54/358.

وإذ تحيط علما أيضا بتقرير التنمية البشرية، لسنة ١٩٩٩[٢]، الذي يركز على عولمة ذات وجه إنساني،

وإذ تلاحظ مع التقدير أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية سيركز في دورته العاشرة، التي ستعقد في بانكوك في شباط/فبراير سنة ٢٠٠٠، ستركز على الاستراتيجيات الإنمائية في عالم يشهد اعتمادا متبادلا مطردا وتطبيق دروس الماضي لجعل العولمة أداة فعالة لتنمية البلدان كافة والناس كافة،

١ - تؤكد من جديد أن للأمم المتحدة دورا مركزيا في تعزيز التعاون الدولي لأغراض التنمية وفي تقديم الإرشاد السياسي بشأن مسائل التنمية العالمية، بما في ذلك ما يندرج في سياق العولمة والاعتماد المتبادل؛

٢ - تشدد على إلحاح تنسيق الأعمال بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية لوضع نهج عالمي يستهدف التخفيف من وطأة العواقب السلبية المترتبة على العولمة والاعتماد المتبادل، مع مراعاة أوجه ضعف البلدان النامية وشواغلها وحاجاتها المحددة؛

٣ - تدعو إلى إدارة العولمة إدارة فعالة بإضفاء الطابع الديمقراطي على عملية اتخاذ القرار بشأن السياسات الاقتصادية الدولية؛ ونظر المؤسسات الدولية ذات الصلة نظرا متكاملا في مسائل التجارة والتمويل ونقل التكنولوجيا والمسائل الإنمائية؛ وإصلاح الهيكل المالي الدولي، وتدعو في هذا السياق إلى قيام تعاون وتنسيق وثيقين بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية؛

٤ - تطلب إلى البلدان المتقدمة النمو، لا سيما الاقتصادات المتقدمة الرئيسية، أن تزيد درجة تماسك سياساتها المالية والتجارية وسياسات تعاونها الإنمائي، بهدف تهيئة بيئة اقتصادية دولية مواتية مساندة لتنمية البلدان النامية؛

٥ - تحث المجتمع الدولي على تعزيز التعاون الانمائي الدولي القائم على النمو الاقتصادي، والاستقرار، والمساواة، مع اشتراك البلدان النامية اشتراكا تاما في الاقتصاد العالمي الآخذ في العولمة؛

٦ - تحث أيضا المجتمع الدولي على اعتماد إطار سياسة عامة يستهدف إنشاء هياكل دولية منصفة إنمائية الوجهة في مجالات التمويل والتجارة ونقل التكنولوجيا، وعلى طرق المشكلات المستوطنة المتمثلة في الدين الخارجي، ونقل الموارد، والضعف المالي، وتناقص معدلات التجارة، وتقييد إمكانية الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو؛

---

(٢) New York, Oxford University Press, 1999.

٧ - ترحب بجهود مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومركز التجارة الدولية، الرامية إلى مساعدة البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا والاقتصادات الصغيرة والضعيفة والدول النامية الجزرية الصغيرة، على معالجة شواغلها التي تنفرد بها في إطار عولمة الاقتصاد، وبصفة خاصة من خلال المساعدات المتعلقة بالتكنولوجيا في مجالات التجارة، والسياسات، وتحسين الكفاءة والسياسات التجارية، والاتجار بالخدمات، لا سيما في التجارة الالكترونية؛

٨ - تطلب إلى المجتمع الدولي، لا سيما منظمة التجارة العالمية، القيام على الفور بتفعيل أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية الواردة في اتفاقات التجارة المتعددة الأطراف، وذلك عملا على تمكين البلدان النامية، بما فيها البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والاقتصادات الصغيرة والضعيفة والدول النامية الجزرية الصغيرة، على جني المنافع الممكن جنيها من تحرير التجارة في سياق العولمة والاعتماد المتبادل؛

٩ - تدعو إلى إصلاح للهيكل المالي العالمي يشمل زيادة اشتراك البلدان النامية في عمليات اتخاذ القرار بالمؤسسات المالية الدولية، وزيادة التشديد على التمويل لأغراض التنمية، وزيادة الاستقرار المالي؛

١٠ - تؤكد بشدة ضرورة مضاعفة التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية بهدف تعزيز تماسك السياسات والتكامل والتنسيق بشأن المسائل الاقتصادية والمالية والتجارية والإنمائية على الصعيد العالمي عملا على تحقيق الحد الأمثل من المنافع وتقليل العواقب السلبية للعولمة والتحرير والاعتماد المتبادل إلى حدها الأدنى، وتدعو، في هذا الصدد، الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى إعداد تقرير تحليلي بالتعاون مع الوكالات والمنظمات ذات الصلة، يتناول هذه المسألة، وإلى تقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين؛

١١ - تؤكد على بعد العولمة الذي تقوده التكنولوجيا وعلى أهمية توفير إمكانية الحصول، بأساليب مختلفة من بينها الشروط التفضيلية والتساهلية، على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتمكين البلدان النامية من الانتفاع بصورة فعالة من العولمة بالاندماج التام الفعال في شبكة المعلومات العالمية الناشئة؛

١٢ - تشدد بقوة على الحاجة إلى احتواء برامج بناء القدرات الإقليمية والوطنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، واللجان الإقليمية، وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، على عنصر قوي يستهدف مساعدة البلدان النامية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

١٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين، بالتشاور مع كيانات منظومة الأمم المتحدة، تقريرا عن الإجراء المتخذ في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفقا للفقرة ١٢ أعلاه؛

١٤ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن ينشئ فريق خبراء حكوميين مخصص لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع مراعاة التمثيل الجغرافي العادل وبالتشاور مع الدول الأعضاء، بهدف إعداد مقترحات عملية الوجهة تتعلق بدور الأمم المتحدة في تعزيز اندماج البلدان النامية في شبكة المعلومات العالمية الناشئة؛ وتسهيل إمكانية حصول البلدان النامية على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بشروط تفضيلية وتساهلية؛ وتعزيز اشتراك البلدان النامية، بوسائل من بينها مرافق الهياكل الأساسية، في قطاعات الاقتصاد العالمي الكثيفة المعارف؛

١٥ - تطلب كذلك إلى الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين تقريرا تحليليا شاملا عن تنفيذ هذا القرار؛

١٦ - تقرر أن تدرج في جدول أعمال دورتها الخامسة والخمسين بندا بعنوان "العولمة والاعتماد المتبادل".

- - - - -